السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية تجاه مصر ١٩٧٠-١٩٧٣

م. م. غفار جبار جاسم الجنابي
جامعة تكريت

المقدمة:

على الرغم من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة بعد حرب عام ١٩٦٧ بسبب مواقف الإدارة الأمريكية من الصراع العربي – (الإسرائيلي)، إلا أن السياسة الاقتصادية بين البلدين ظلت قائمة.

لذا احتفظت كل من مصر والولايات المتحدة بقنصلية لدى كلاً منهما مثلت رعاية المصالح الاقتصادية والتجارية. أذ شهدت السياسة الاقتصادية لحكومة واشنطن تجاه مصر بعد مرحلة الرئيس جمال عبد الناصر، تقدماً واضحاً ليشمل المساعدات الاقتصادية (المعونات والقروض) والاستثمارات المالية في المجالات الصناعية والزراعية. كما تزايدت أهمية قناة السويس بالنسبة للولايات المتحدة مع بداية فترة حكم الرئيس محمد أنور السادات عام ١٩٧٠ وذلك لأهميتها في الملاحة الدولية وأهميتها بالنسبة لمصالح للولايات المتحدة والتبادل التجاري بين البلدين.

أولاً: مساعدات الولايات المتحدة الاقتصادية (المعونات والقروض) لمصر:

اتخذت واشنطن من المساعدات وسيلة فعالة ومهمة لربط الاقتصاد المصري بالاقتصاد الأمريكي، التي كانت تقدم أساساً إلى الأنظمة السياسية التي تتناسب مع أهدافها التجارية ' وكانت الدوائر في الولايات المتحدة ترى بان تقديم المساعدات الاقتصادية إلى مصر يحقق من خلالها مصالحها في الشرق الأوسط ومواجهة الاتحاد السوفيتي في المنطقة قبل أي اعتبار أخر ويتضح من خلال تقرير(دونالد بيرجس)

Donald Berges [١]. المشرف على مصالح الولايات المتحدة في مصر، إلى وزارة الخارجية الأمريكية في حزيران ١٩٧٠ قلقه من الأوضاع الاقتصادية والعامة في مصر [٢] . ومن جانب آخر قدم محمود فوزي رئيس الحكومة المصرية طلباً إلى حكومة الولايات المتحدة لتقديم مساعدات اقتصادية إلى بلاده. وفي آب من ١٩٧٠ طلب دونالد بيرجس من رئيس الحكومة المصرية أن يطلعه على برنامج المساعدات التي طلبتها مصر من بلاده[٣] .

هدفت الولايات المتحدة من وراء تقديم المساعدات الاقتصادية إلى مصر تعزيز سياستها التوسعية، ورغبتها في المحافظة على مصالحها في مصر، وأكد دونالد بيرجس في نيسان ١٩٧١ أن تقديم المساعدات الاقتصادية إلى مصر يسهم في تعزيز أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة وفي التقرير الذي قدمه دونالد بيرجس إلى الخارجية الأمريكية اقترح بتقديم مبلغ قدره ثلاثون مليون دولار منها عشرون مليون دولار مساعدات اقتصادية، وعشرة ملايين دولار لإمداد مساعدات فنية إضافية لمصر' كذلك اقترح المشرف على مصالح الولايات المتحدة في القاهرة تخصيص مبلغ قدره ثلاثة عشر مليون دولار لشراء المعدات الزراعية، وتخصيص تسعة ملايين دولار للطرق والجسور، واختتم بيرجس تقريره بالقول: **((أن المساعدات الخارجية لمصر مطلوبة بشكل منح لإحياء هذه التسهيلات المهمة جداً))** [٤] .

وفي ضوء ما ورد في التقرير الذي قدمه المشرف على رعاية المصالح الأمريكية إلى وزارة الخارجية الأمريكية، فإن أشرف غربال المشرف على رعايا المصالح المصرية في واشنطن كرر رغبته في تقديم المساعدات الأمريكية إلى الحكومة المصرية من خلال لقائه مع وزير خارجية الولايات المتحدة (وليم روجرز)**William Rogers** [٥]. بداية أيار ١٩٧١، وقد قبلت الحكومة المصرية المساعدات مبدئياً وبدأت المباحثات بين الطرفين بعد أن هيأت الحكومة المصرية قائمة بالاحتياجات الاقتصادية، وادعى الغربيون أن مصر قد قدمت تأكيدات سرية إلى واشنطن للتعاون مع الدول الغربية مقابل هذه المساعدات[٦] .

تناولت المباحثات التي جرت في الحادي والثلاثين من آب ١٩٧٢ بين الجانبين الأمريكي والمصري المساعدات الفنية والاقتصادية، وقدم الجانب المصري طلباته بخصوص مشروعاته الإنتاجية التي تحتاج إلى تمويل، وشكلت لجان فرعية لبحث تلك المشروعات من الناحيتين الفنية والمالية' ونتيجة تلك المباحثات تم التوقيع على اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي بين حكومة واشنطن والحكومة المصرية في الأول من تشرين الأول ١٩٧٢ [٧].

وفي ضوء ذلك جرى احتفال في الخارجية المصرية بالمناسبة، تبادل أثناءه محمود رياض[٨]. وزير الخارجية المصري نيابة عن الحكومة المصرية ودونالد بيرجس المشرف على المصالح الأمريكية في القاهرة نيابة عن الحكومة الأمريكية **(مذكرات الاتفاقية)** التي اشترطت أن تجهز المساعدات الأمريكية للتنمية الاقتصادية المصرية بإتفاق متبادل بين الحكومتين، وان تتولى مصر حصة تكاليف المشاريع المشتركة التي يشرع بها، والمساعدة مصممة لتعجيل تنمية مصر أقتصادياً ' وشملت الاتفاقية المجال الصحي وبناء صناعات إنتاجية والطرق والجسور ومشاريع النقل والمواصلات ومشاريع تصفية المياه الصالح للشرب وقنوات الري وقطاع الزراعة[٩].

بلغت قيمة مساعدات الولايات المتحدة، التي تم الاتفاق عليها خمسين مليون دولار، واعتقد وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز، أن هذه الأرقام كانت مخيبة للآمال، على اعتبار أن مصر كانت تأمل أن تحصل مساعدات الولايات المتحدة بقيمة حوالي ثمانين مليون دولار [١٠]. انعكست آثار توقيع الاتفاقية بين حكومتي واشنطن ومصر في تصريح وزير خارجية الولايات المتحدة وليم روجرز الذي أعلن أن الموافقة على منح مصر معونة اقتصادية قيمتها خمسين مليون دولار، هي رمز الصداقة والتعاون بين واشنطن والقاهرة، وأشار الى أن الحكومة الأمريكية تنظر لهذه الأتفاقية بأنها خطوة نحو مستقبل أقتصادي أفضل لمصر[١١] .

ثانياً: استثمارات الولايات المتحدة في مصر:

شكلت الاستثمارات أحد الأساليب الأخرى للتغلغل الاقتصادي للولايات المتحدة في مصر، واتخذت اشكالاً متعددة، منها الاستثمارات في المجاليين الصناعي والزراعي وإنشاء الشركات المساهمة، كتمهيد لفرض نفسها على ابرز النشاطات الاقتصادية المصرية، مستفيدة من السياسة الاقتصادية للحكومة المصرية في تلك الحقبة، والتي اتسمت بقدر من الانفتاح، والعمل بعدد من التشريعات الموجودة في مرحلة عبد الناصر من اجل جلب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر.

ففي الأول من حزيران ١٩٧٠، صدر قانون رقم(١١١)، الذي تم بموجبه السماح للأجانب بتملك ٥١% بدلاً من ٤٩% من أسهم الشركات لتوظيف رأس المال الأجنبي في المشاريع والأعمال التجارية في مصر[١٢]. وفي الواقع أن القانون قد فتح الأبواب أمام الشركات الأجنبية وخاصة الأمريكية للتغلغل في مصر، وهي سياسة وجدت الحكومة المصرية الجديدة ضرورة أتباعها للاحتفاظ بعلاقة طيبة مع الكتلة الغربية ولا سيما الولايات المتحدة[١٣] .

واستنادا على القانون الجديد، تقدمت شركة أمريكية في كانون الأول ١٩٧٠ لإنشاء فنادق في مصر، يكون تصميمها على وفق أحدث الأنظمة الحديثة' وتلك الشركة هي واحدة من (مجموعة هيلتون) Hilton Company التي كانت راغبة ببناء فندق حديث في القاهرة وأبدت الحكومة المصرية رغبتها في استثمار رؤوس الأموال الأمريكية في مصر في هذا المجال ايضاً، ويتضح ذلك من تصريح للمستشار التجاري للبعثة المصرية في واشنطن، في كانون الأول ١٩٧٠، بأن المفاوضات الاقتصادية بين الحكومة المصرية وحكومة واشنطن ستسهل إلى حد كبير استثمار رؤوس الأموال الأمريكية في مصر[١٤] .

و استطاع بعض المساهمين في الولايات المتحدة شراء الأسهم في شركة مصر للحرير الصناعي' وفي منتصف شباط ١٩٧١ تقدم أحد الممولين في الولايات المتحدة إلى وزارة الصناعة المصرية بطلب لمنحه امتياز استغلال الثروة المائية في مصر برأسمال قدره ثلاثة ملايين دولار' وفي إطار تلك العروض الأمريكية لاستثمار الأموال في مصر،

شرعت الولايات المتحدة **(قانون الأمن المتبادل)**، وهو ميثاق يفرض على الدول التي تبرم ميثاقاً مع الولايات المتحدة، أن تصدر تشريعات محلية تلغي بموجبها الضرائب المفروضة على رؤوس الأموال الأمريكية[١٥].لذا استمرت السياسة الاقتصادية للحكومة المصرية بإصدار التشريعات التي استهدفت تشجيع الاستثمارات الفردية في مصر، فصدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن استثمار رأس المال الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية[١٦] .

نص القانون في المادة الرابعة عشر على السماح للأجانب بجواز تحويل الربح الناتج من استثمار المال الأجنبي إلى الخارج' وجاءت تلك المادة ملائمة مع المشاريع الأمريكية القائمة في مصر[١٧] . لان المساهمين فيها كانوا افراداً من الولايات المتحدة وكانوا يشكون سابقاً من عدم السماح لهم بتحويل الأرباح إلى دولتهم، مما كان يؤدي إلى امتناعهم عن أستثمار أموالهم في مصر، ولذلك فان صدور هذا القرار بتحويل الأرباح كان أمراً مشجعاً للمستثمرين الأمريكيين وبعد دراسات مستفيضة من الحكومات المصرية، صدر قانون آخر برقم(٥٣) لعام ١٩٧٣ أعفى الشركات المساهمة من الضرائب لمدة سبع سنوات، وأعفى كذلك من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية [١٨]. أي أن ذلك التعديل في القانون قد أعطى ضمانات وتسهيلات أكثر لرؤوس الأموال الأجنبية في مصر.

بلغ مجموع رأس مال المشروعات التي وافقت عليها الهيئة العامة لاستثمار رأس المال العربي والأجنبي حتى تموز ١٩٧٣ نحو مليار وتسعمائة وواحد وأربعون مليون دولار منها ثلاثمائة وتسعة وخمسون مليون دولار للمشروعات الأمريكية، أي ١٨% تقريباً. ويغطي النشاط الأمريكي قطاعات الاستثمار كافة حيث كانت الاستثمارات المصرفية والمالية تحتل المركز الأول في قائمة الاستثمارات الأمريكية، فقد بلغ عدد المصارف وشركات الاستثمار الأمريكية المشتركة تسع مؤسسات برأسمال تسعة عشر مليون دولار[١٩]. أما بالنسبة لمشروعات النقل الأمريكية فكانت تحتل المركز الثاني، فقد رخصت الهيئة لمشروع واحد (لشركة فورد) Ford Company برأسمال قدره سبعة

عشر مليون دولار، بينما يصل إجمالي مشروعات النقل التي وافقت عليها الهيئة الى اثني عشر مشروعاً، برأسمال قدره مائة وعشرين مليون دولار [٢٠].

رخصت الهيئة العمل لاثني عشر مشروعاً امريكياً برأسمال قدره واحد وعشرين مليون دولار في المجال الزراعي والثروة الحيوانية وأيضا كانت للاستثمارات الأمريكية دوراً في مجالات اخرى مثل مشاريع الإنتاج الكيماوية برأسمال خمسة عشر مليون دولار ومشاريع التعدين برأسمال مليون دولار، ومشروع لإنتاج الدواء برأسمال اثنين مليون دولار [٢١] .

ثالثاً: النفط وانعكاساته على العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر:

للنفط دوره المهم وتأثيره الفاعل في علاقات الولايات المتحدة على كافة الاصعدة ولأسباب مختلفة أهمها قناة السويس بوصفها الشريان الأساس لضمان وصول النفط إلى العالم الرأسمالي عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، أذ يؤدي هذا العنصر الخطير دوراً مباشراً في رسم كل توجه أمريكي نحو مصر منذ زمن بعيد بسبب نفط الشرق الأوسط بأسره، خصوصاً بعد أن دخلت واشنطن في تنافس مباشر مع الدول الأوربية ولاسيما بريطانيا، للسيطرة على النفط في المنطقة.

وهنا ينبغي أن نشير إلى أن الولايات المتحدة بدأت تنتهج منذ مطلع الستينات وبداية السبعينات سياسة الكف عن أداء دور الدولة المصدرة للنفط، حين شرعت في استيراده مع الاستمرار بتصدير إنتاجها إلى أسواق محدودة وواكب ذلك اهتمام متزايد بالتنقيب عن النفط من الشركات الأمريكية في المنطقة، فارتفعت نسبة ما تملكه تلك الشركات إلى ٦٠% من نفط الشرق الأوسط [٢٢]. وسارعت الشركات الأمريكية المستثمرة للنفط، بعد صدور التشريعات المصرية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية إلى تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الأمريكية على توظيف أموالهم في تجارة النفط[٢٣] .

أقدمت الحكومة المصرية على دعوة الشركات الاستثمارية وخاصة الأمريكية للتنقيب عن النفط، بعد تقديم تراخيص بذلك وتحديد مناطق عملهم، مما حدى بالبعثة

المشرفة على المصالح الأمريكية في القاهرة الى إرسال تقرير إلى وزارة الخارجية الأمريكية في الثاني من شباط ١٩٧١ عن إجراءات الحكومة المصرية' والتي طلبت من الشركات العاملة في مصر أن تكون لها مناطق مخصصة لها، وتقديم طلب والتزامات بشأنها، وان تزيد من اهتمامها بالتنقيب عن النفط[٢٤] .

وأشارت البعثة إلى أن(شركة شيل) Sheel Company و(شركة ساكوني) Sacony Company مشمولتان بتلك الإجراءات، بعد أن رفضت الطلبات الخاصة بها سابقاً[٢٥] . وفي هذا الشأن توقعت الصحافة المصرية في مطلع ١٩٧٢، أن تعقد (شركة كونورادو المتحدة للنفط الأمريكية) Konorado Company، اتفاقاً مع الحكومة المصرية للتنقيب في الصحراء الغربية، وتوقع المختصون وجود ثروات هائلة من النفط في الصحراء وبالفعل أبرمت الشركة عقداً مع الحكومة المصرية في الخامس من شباط ١٩٧٢، بالتنقيب عن النفط والإسفلت والصخور النفطية في المنطقة الغربية والتي تمتد إلى الحدود الليبية بواقع أربعمائة كيلو متر مربع ومع هذا فقد فشلت الشركة في اكتشاف أي بئر في المنطقة[٢٦].

ثم عقدت الحكومة المصرية في شهر أيار ١٩٧٣، عقداً آخر في مجال التنقيب مع (شركة أنجلو أجيبشن اويل فيلدز) Anglo Egyptian Oil Fields Company. ثم تنازلت تلك الشركة إلى (شركة سوكوني فاكوم اويل) Socony Vacuum Oil Company الأمريكية من حقها بمقدار النصف، وعن حقوقها والتزاماتها كافة المترتبة بموجب عقدها مع الحكومة المصرية [٢٧].

كانت مصر مضطرة إلى استيراد النفط لسد حاجة الأسواق المحلية خلال عامي ١٩٧٢- ١٩٧٣، لذلك امتلكت الشركات الأمريكية، حق استيراد النفط من خارج مصر وتوزيعه في الداخل 'أذ حاز كل منها على حصة معينة فقد بلغت حصة شركة فاكوم ٢٠% من التوزيع، و(شركة كالتكس) Kaltiks Company ١٨% و(شركة اسولستا ندرد) Asolstandar Company ١٢% وشركة شيل ٤٣%، وبذلك بلغ مجموع حصص الشركات الأمريكية في توزيع النفط في مصر حوالي ٩٣% [٢٨].

رابعاً: التبادل التجاري وانعكاسه على العلاقات بين واشنطن والقاهرة:

إن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه القاهرة، كانت قائمة في جوهرها على أساس تزايد تغلغلها في مصر، من خلال البحث عن الأسواق لتصريف بضائعها، واستيراد المواد الأولية التي تدخل في صميم الصناعات الأمريكية، وعلى هذا الأساس وصل إلى القاهرة في نهاية عام ١٩٧٠ (وليم كالبرتسون) William. Kalbrtson مؤسس الجمعية الأمريكية – المصرية، بهدف إعطاء دفعة للعلاقات التجارية والمالية بين البلدين.

وفي إطار التبادل التجاري بين البلدين أرسلت الحكومة الأمريكية في شهر أيار ١٩٧١ طلباً إلى الحكومة المصرية لبيعها كمية كبيرة من محصول القطن فأجابت الحكومة المصرية بحاجة البلاد للمحصول كله وأنها أمرت بتوقيف تصديره للخارج[٢٩]. وفي شهر تشرين الأول ١٩٧١ وافقت الولايات المتحدة على بيع أجهزة الاستقبال اللاسلكية إلى الحكومة المصرية فتم بيع ثلاثة ألاف وتسعمائة جهاز إلى مصر إلى نهاية ١٩٧٣ ومن ناحيةأخرى ألفت صناعة السكائر إحدى الصناعات المهمة الأخرى في مصر، التي كانت تعتمد في جزء منها على تبغ (بيرلي) Burley الأمريكي في صناعتها، وخاصة في معامل القاهرة والإسكندرية [٣٠]. وكان في مصر شركتان رئيستان للتبغ تستخدمان تبغ بيرلي (وفرجينيا) Virginia وتنتجان نوعاً امريكياً من السكائر. أن الاعتماد على التبغ الأمريكي زاد من الطلب الخارجي نسبياً على السكائر المصرية، كما ارتفعت صادرات مصر الأخرى إلى حد ما، لهذا من الطبيعي أن تأخذ الحكومة المصرية على عاتقها زيادة أسطولها التجاري [٣١] .

أبدت شركة الملاحة المصرية، اكبر شركات الشحن رغبتها لشراء عشرة سفن من الولايات المتحدة الأمريكية لنقل النفط ولأغراض التجارة وتلقت وزارة الخارجية الأمريكية في كانون الثاني ١٩٧٣ تلك الرغبة بوساطة دونالد بيرجس المشرف على المصالح الأمريكية في القاهرة وأعلمت البعثة الأمريكية في القاهرة وزارة الخارجية الأمريكية،

وحسب المعلومات المتوافرة لديها أن الشركة لا تمتلك رأس مال كاف لشراء هذه السفن، وبأن الحكومة المصرية في وضع لا تستطيع فيه تقديم المساعدة المالية إلى الشركة' ورجت البعثة الأمريكية إن تباع السفن الأمريكية الفائضة إلى مصر، وعلى أساس تقسيط أسعارها[٣٢] .

أن قيمة الصادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر ارتفعت في العام ١٩٧٣ منه في عامي ١٩٧١- ١٩٧٢ وذلك بسبب توجه الحكومة المصرية نحو الغرب بعد تولي السادات السلطة في مصر، حيث بلغت في ١٩٧١ واحد وثمانون مليون دولار وفي ١٩٧٣ بلغت مائتان وستة وعشرون مليون دولار، أما واردات الحكومة الأمريكية من القاهرة فإنها كانت تتفاوت ايضاً بنسب قليلة، ففي ١٩٧٠ كانت ثلاثة وعشرون مليون دولار، لكن نلاحظ ارتفاعها في ١٩٧٣ بنسبة قليلة فكانت ستة وعشرون مليون دولار[٣٣]. وبنظرة سريعة إلى الجدول أدناه يمكن ملاحظة حجم التبادل التجاري بين مصر وحكومة واشنطن، فالعجز التجاري واضح من خلال انخفاض قيمة الواردات الأمريكية عن قيمة صادراتها حيث شكل العجز في ١٩٧٠ حوالي ثمانية وخمسين مليون دولار، بينما تجاوز العجز في ١٩٧٣ مائتان مليون دولار.

جدول يبين حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة ومصر في المدة الممتدة بين عامي ١٩٧٠- ١٩٧٣ (بملايين الدولارات) [٣٤]

العام	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
صادرات الولايات المتحدة إلى مصر	٨١,٠	٦٣,٠	٧٦,٠	٢٢٦,٠
واردات الولايات المتحدة من مصر	٢٣,٠	١٩,٠	١٧,٠	٢٦,٠

الخاتمة

شهدت السياسة الاقتصادية لحكومة الولايات المتحدة تجاه الحكومة المصرية بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر تقدماً واضحاً وملموساً في الجوانب الاقتصادية كافة بسبب التقارب بين الدول الغربية والحكومة المصرية الجديدة.

وقد دخلت العلاقات الاقتصادية لمساعدات الولايات المتحدة والتي تتضمن المعونات والقروض ويتضح من خلال مطالبة دونالد بيرجس لحكومته بتقديم هذه المساعدات إن حجم المساعدات النقدية والعينية قد بلغت ما بين ثلاثين مليون دولار إلى الستين مليون دولار. ونتيجة لطلب الحكومة المصرية من الإدارة الأمريكية تقديم هذا النوع من المساعدات تم عقد اتفاقية في الأول من تشرين الأول عام ١٩٧٢ شملت القطاعات الصناعية والزراعية والفنية كافة.

فضلاً عن ذلك أصبحت استثمارات الولايات المتحدة في مصر أيضاً أحد أهداف المستثمرين الاجانب من اجل التغلغل في الاقتصاد المصري وشملت المجالات كافة منها الصناعية والصحية والزراعية.

من جهة أخرى كان هناك علاقات اقتصادية في جانب النفط لذلك نلاحظ دخول شركات الولايات المتحدة النفطية إلى مصر للتنقيب عن النفط مثل شركة شيل وشركة

الانجلو أجيبشن أويل فيلدز حيث دخلت هذه الشركات إلى مصر بعد صدور التشريعات المصرية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية. أما في الجانب التجاري فكان المرتكز الأساسي في العلاقات الاقتصادية بين البلدين فتضمن التبادل التجاري المواد الأولية كافة التي لها دور في الصناعات الانتاجية وتصدير واستيراد المعدات الزراعية والمواد الغذائية والأجهزة ومحصول القطن ومعامل صنع السكائر الأمريكية.

هوامش البحث ومصادره:

١. دونالد بيرجس:- ولد في(ديفين بورت) Daven Port عام ١٩٣٠، تخرج من جامعة (هارفورد) Harvardعام ١٩٥١، بدأ العمل في وزارة الخارجية عام ١٩٦٢، شغل منصب سكرتير أول للسفارة الأمريكية في السودان عام ١٩٦٣، وعمل في السفارة الأمريكية في سوريا بين عامي ١٩٦٤- ١٩٦٧، أصبح مسؤول القنصلية الأمريكية في مصر من عام ١٩٦٨حتى نهاية عام ١٩٧٣، عين مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الخارجية عام ١٩٧٨ وظل في هذا المنصب حتى استقال عام ١٩٨٣. للمزيد ينظر:
Encyclopedia.American,inc,volume.7.,P,231

٢. مجلة روز اليوسف، العدد ٢١٣٤، ١١ تموز ١٩٧٠، ص ٨.

٣. محمود متولي، دراسات في تاريخ مصر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٥، ص٢٧٤.

٤. مجلة روز اليوسف، العدد ٢١٣٩، ١٩ أب ١٩٧٠، ص٥.

٥. وليم روجرز:- ولد في (هيوستن) Heoston بولاية تكساس عام ١٩٣٠، التحق بجامعة (برنستون) Princeto وتخرج منها عام ١٩٥٢، تطوع للانضمام إلى البحرية الأمريكية عام ١٩٥٧، بدأ رحلته السياسية عام ١٩٦٠، وفي عام ١٩٦٤ أصبح وكيل وزارة التجارة، وأصبح عضو في لجنة انتخاب الرئيس جونسون عام ١٩٦٥، شغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط عام ١٩٦٧،

أصبح وزيراً للخارجية الأمريكية في عهد الرئيس نيكسون بين عامي ١٩٦٩-١٩٧٢. للمزيد ينظر:

Encyclopedia.
American,inc,volume.11.williamchcago,PP,675-676.

٦. عبد المنعم البيه، استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في مصر، مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، السنة الثانية، ١٩٥٤، ص.٦٦

٧. علي الجريتلي، التأريخ الاقتصادي للثورة ١٩٥٢- ١٩٦٦، القاهرة، ١٩٧٤ ص٥٥.

٨. محمود رياض:- ولد في كانون الثاني عام ١٩١٧، التحق بالكلية الحربية عام ١٩٣٤، وفي عام ١٩٤٣ التحق بكلية أركان الحرب، وفي عام ١٩٤٨ عين مديراً للمخابرات الحربية في غزة، انتقل إلى وزارة الخارجية عام ١٩٥٤، عين سفيراً في سوريا عام ١٩٥٥، وعمل مستشار للرئيس عبد الناصر للشؤون السياسية بين عامي ١٩٥٨- ١٩٦٢، وفي عام ١٩٦٤ أصبح وزيراً للخارجية حتى عام ١٩٧١، عينه الرئيس السادات مستشاراً سياسياً لرئيس الجمهورية عام ١٩٧٢، وفي أيار ١٩٧٢ انتخب أميناً عاماً للجامعة العربية، توفي عام ١٩٩٢. ينظر:

http:// www. maqatel. Com/ makatel/ data/ mausoa.

٩. محمود متولي، المصدر السابق، ص٢٨٧.

١٠. باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، تعريب وتعليق خيري حماد، القاهرة، ١٩٧٥، ص١١١.

١١. المصدر نفسه، ص٢٨٠.

١٢. البنك الأهلي المصري. النشرة الاقتصادية، المجلد ١٥، العدد الأول، ١٩٧٨، ص ١٤٧.

١٣. باتريك أوبريان، المصدر السابق، ص٢٨٩.

14. Peter Mansfield, The Middle East. Apolitical and Economie Survey, New York, 1973, P, 251

١٥. باتريك أوبريان، المصدر السابق، ص١٠٩.

١٦. مجلة روز اليوسف، العدد ١٢٨٩، ٢٨ كانون الأول ١٩٧٠، ص٧.

١٧. باتريك أوبريان، المصدر السابق، ص١١٣.
١٨. محمود متولي، المصدر السابق، ص٢٩٠.
١٩. عبد المنعم البيه، المصدر السابق، ص٤٢.
٢٠. أونيت برس، بينما تبحث مصر عن رؤوس أموال استثمارية في كل مكان، السياسة (صحيفة) ،الكويت، العدد٥٠٤، ٤في نيسان ١٩٧٨.
٢١. الشرق الأوسط (مجلة)،بيروت، العدد ٥٢٦، ٢٠ آذار ١٩٨٠، ص١٢.
٢٢. جمال العطيفي، حول الاستثمارات العربية والأجنبية في مصر،جريدة الأهرام العدد ٣١٨٩٨، ١١ نيسان ١٩٧٤.
٢٣. عبد المنعم البيه، المصدر السابق، ص٦٩.
٢٤. صلاح منتصر، الاستراتيجية البترولية الأمريكية والشرق الأوسط،مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢، ١٩٧٠، ص٧.
٢٥. صلاح العقاد، البترول أثره على السياسة والمجتمع العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٣، ص١٤٤
٢٦. مجلة الأسواق،بغداد ، العدد ٢٤٥، آب ١٩٧٢، ص٧.
٢٧. الأنوار، الولايات المتحدة تعتمد على البترول العربي، العدد ٤٣٩٧، ٢ شباط ١٩٧٣
٢٨. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة النهضة الحديثة،١٩٧٨، ص٨٨.
٢٩. مجلة السياسة، أزمة الطاقة في أمريكا هل يتم حلها على حساب العرب، عدد ١٦٨، ٥ أيار ١٩٧٣.
٣٠. شارلس مايك، " النفط "، الشرق الأوسط والعالم، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، د.م. د.ت، ص٨.
٣١. مجلة روز اليوسف، العدد ١٣٢١، ١٦ أيار ١٩٧١، ص.٥
٣٢. صلاح منتصر، المصدر السابق، ص١٦.
٣٣. عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤- ١٩٧٩،

بيروت، دار الكلمة للنشر، ١٩٨١، ص

٣٤. صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢.